بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 27 أكتوبر 2022

الدولة كموضوع جوهري للباحثين في علم الاجتماع السياسي

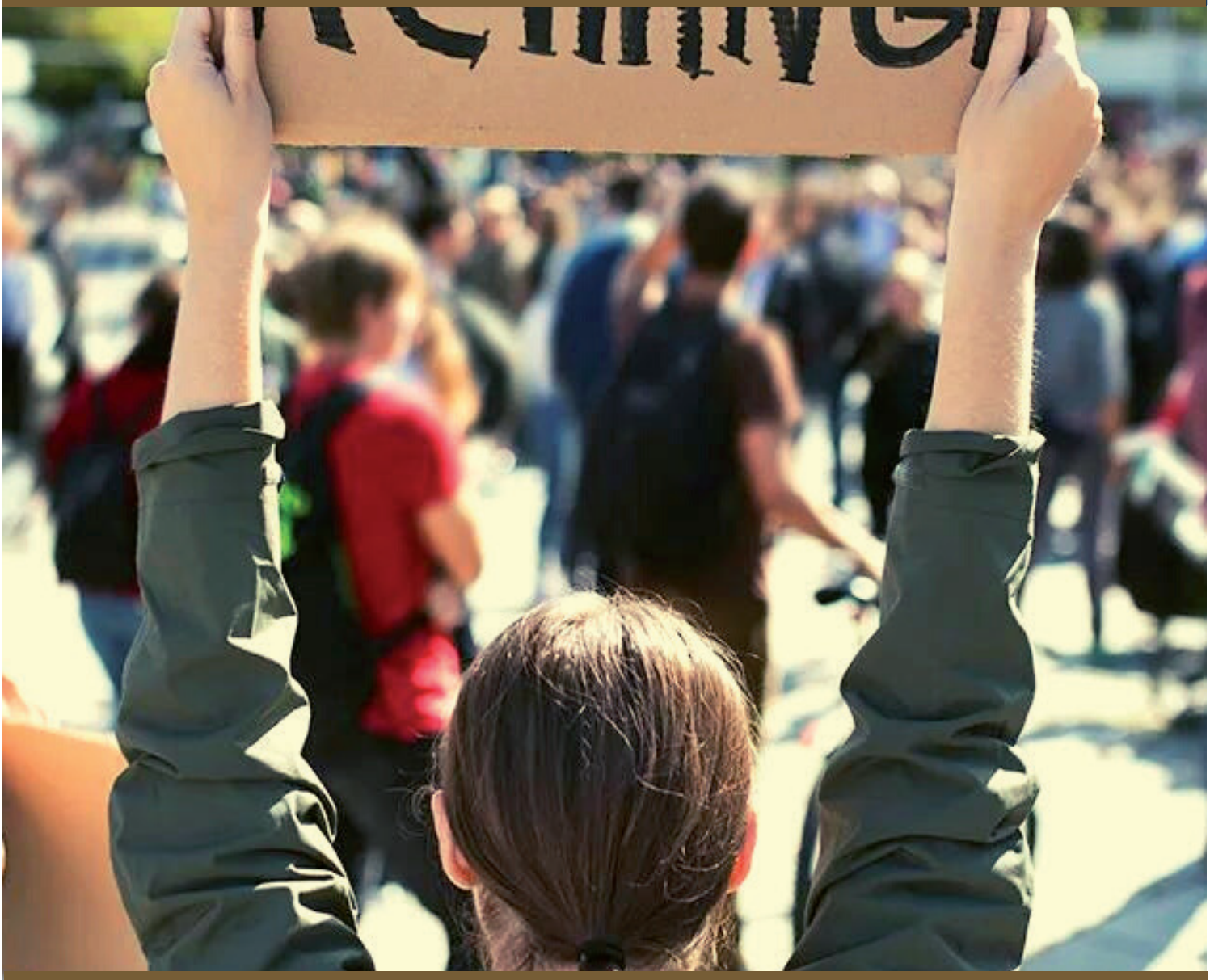

عبدالرحيم شنكاو
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2022
All rights reserved © 2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان وإبراز أهمية الدولة كموضوع أثير في السوسيولوجيا السياسية، وهي أهمية تجد تفسيرها أساسا في كون الدولة هي المجال الخصب والأبرز للممارسة السياسية ولتمظهر السلطة في بعدها المؤسساتي، كما أنها الكيان الذي يحتوي معظم المواضيع الاجتماعية/السياسية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، من قبيل الأحزاب السياسية والاحتجاجات والمجتمع المدني وغيرها. لهذا، فالدراسة ستقف على أهم التصورات والنظريات الاجتماعية التي تناولت موضوع الدولة، من حيث دلالتها ونشأتها ووظائفها، منطلقين من الإرهاصات الكلاسيكية الأولى لنظرية الدولة، مع الوصول إلى النظريات المعاصرة المتعلقة بالدولنة والدولة العالمية.

مقدمة:

يمكن القول، ومنذ البداية، إنه إذا كانت أهداف السوسيولوجيا السياسية هي الاستيلاء على التصورات النشيطة سياسيا بهدف توضيح أبعادها واستعمالاتها المتعددة[1]، فإن ما لا مراء فيه أن الدولة هي إحدى أهم هذه التصورات النشيطة، باعتبارها تعبيرا عن تناقضات البنية الاجتماعية وتمثيلا مكثفا لتوازناتها[2]، ما يجعلها، والحال هذه، ضمن مواضيع واشتغالات الدارسين في مجال علم الاجتماع السياسي، بل إن الدولة، ولأنها موضوع اهتمام واشتغال المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع السياسي، لا يمكن إلا أن تكون موضوعا أساسيا من مواضيع علم الاجتماع السياسي الحديث والمعاصر، إن لم يكن من باب الامتداد، فمن باب التحليل والنقد.

لهذا، فمن المستبعد أن يخلو كتاب في علم الاجتماع السياسي، حديثا أو راهنيا، من مناولة موضوع الدولة. فقد شكلت هذه الأخيرة الموضوع الرئيس في حقل السوسيولوجيا السياسية، منذ إرهاصاتها الأولى، بالنظر إلى أن علم الاجتماع السياسي نفسه، ولوقت قريب، كان هو علم الدولة ومؤسساتها، [3] أو علم حكم الدولة؛ أي العلم الذي يهتم بالسياسة، والتي لا تخرج في الغالب عن كونها معرفة ما له علاقة بفن حكم الدولة، وإدارة علاقتها مع الدول الأخرى.[4] كما أنه علم يدرس السلطة والحكومة والولاية والقيادة في كل المجتمعات، وكل هذه المواضيع هي لصيقة وملازمة للدولة. ناهيك على أن الدولة هي الجهاز القائم على تدبير الشأن العام، وحضورها متكرر بشكل دائم في الخطاب اليومي؛ لأنها من المفاهيم الأقرب للحس العام.[5] ولعل كل هذا هو ما جعل البعض يدعو لاستبدال مفهوم علم الاجتماع السياسي بعلم الدولة.[6]

فالدولة إذن كانت ولا زالت تعرف حضورا مكثفا كأهم مواضيع علم الاجتماع السياسي، كما لا زالت تتربع صلب نقاشاته. وقد زاد اهتمام علماء الاجتماع بموضوعها بشكل أكبر في السنوات الأخيرة، وفي هذا الصدد يقول عالم الاجتماع الفرنسي «لابساد»: «إن ظل الدولة شبه موجود في البحث السوسيولوجي، فهي على السواء أهم مرجع للطلب الاجتماعي وأكبر زبائن علم الاجتماع، وهي التي تنظم وتدبر معظم الهيئات التي تبيع الطلبات السوسيولوجية أو تلك التي تشتريها. وهكذا نجد مجددا الصورة القديمة عن علم الاجتماع من حيث كونه علم الدولة».[7]

1 فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 76

2 عبد الإله بلقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر: حالة المغرب**، المركز الثقافي العربي، 2007، ص 81

3 جان بيار كوت، جان بيار موني، **من أجل علم اجتماع سياسي**، ترجمة محمد هناد، (الجزائر: المؤسسة لوطنية للكتاب، 1985)، ص 11

4 موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**، ت. سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991)، ص 21

5 موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مرجع سابق، ص 23

6 جان بيار كوت وجان بيار موني، **من أجل علم اجتماع سياسي**، مرجع سابق، ص 11.

7 ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد لمين، دباغين، 2016)، ص 42

يبقى الجدير بالذكر، وبغض النظر عن الإجماع الملاحظ حول جوهرية الدولة كموضوع للمناولة والدراسة والتحليل لدى مختلف الدارسين في علم الاجتماع السياسي (الكلاسيكيون- الحداثيون- المعاصرون) أن دلالتها ونشأتها بالإضافة إلى وظائفها، لم تحظ بإجماع مماثل، وهو الأمر الذي أفرز جملة من النظريات والتصورات بلغت حد التضارب والتباين، سواء بين الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع السياسي، أو بين الذين شكلوا امتدادات لهم للحظة الراهنة. ولعل هذا التضارب/التباين السالف الذكر حول دلالة ونشأة ووظائف الدولة هو ما جعلنا نتطرق بالتحليل لهذه التصورات ولبنائها النظري الذي تقدمه داخل السوسيولوجيا عموما، والسوسيولوجيا السياسية تحديدا؛ وذلك وفق التصميم التالي:

المحور الأول: الإرهاصات الأولى لنظرية الدولة في الفكر السوسيولوجي

المحور الثاني: نظرية الدولة عند الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع السياسي

المحور الثالث: امتدادات نظرية الدولة في الفكر السوسيولوجي الحديث

المحور الرابع: نظرية الدولة في السوسيولوجيا السياسية المعاصرة

المحور الأول: الإرهاصات الأولى لنظرية الدولة في الفكر السوسيولوجي

ظهرت الإرهاصات الأولى لنظرية الدولة في الفكر السوسيولوجي مع مجموعة من الأسماء من قبيل ابن خلدون وميكيافيلي وكذلك مع منظري العقد الاجتماعي، ولو أن هذا لا يعني أن نظرية الدولة لم تتم مقاربتها من قبل، خصوصا داخل الفكر اليوناني، غير أننا نعتبر أن الأسماء التي ذكرناها قد بصمت بشكل قوي نظرية الدولة.

1- الدولة وفق نظرية القوة والتغلب عند ابن خلدون وميكيافيلي:

1-1 - عند ابن خلدون:

انطلق ابن خلدون (1332-1406) في تأصيله للدولة من مسلمة أساسية، مفادها أن الاجتماع الإنساني والبشري ضروري، وهو ما يعبر الحكماء عنه بقولهم: إن الإنسان مدني بطبعه؛ أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة /الدولة في اصطلاحهم، وهو معنى العمران.[8] وقد ربط بشكل مباشر ما بين الدولة /المدينة والعصبية، حيث اعتبر أن هذه الأخيرة شرط جوهري حتى تقوم الدولة، فهي ما تجعل المجتمع متماسكا، وهذا التماسك في أساسه ينبني على الاتحاد والتعاون والتشارك بين أفراد المجتمع. فالعصبية تستمد قوتها من هذا التشارك لتقوم الدولة على أساس هذه القوة فيتحقق عهد تمهيدها.

فالعصبية من المنظور الخلدوني قوة لازمة، حتى ينتقل المجتمع من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر، في أفق الوصول إلى الملك والاحتفاظ به، وهو ما أكد حين اعتبر أن الملك يحتاج إلى عصبية ولا يتم إلا بها؛ لأن طريقه الأول هو المغالبة والتغلب، ولا يتحقق التغلب إلا عن طريق عصبية قوية تمكن صاحب العصبية من المطالبة بالملك.[9]

لقد ربط ابن خلدون بين كل من الدولة والعصبية والقوة، وجعل نقطة الانطلاق هي القوة، باعتبارها الضرورة الأولى للعصبية، هذه القوة التي تجعل عصبية متغلبة على عصبية أخرى، وهو ما يجعلها تصل إلى تأسيس الملك أو الدولة. فمن غير المعقول أو المستساغ أن تحكم عدة عصبيات ملكا أو دولة ما؛ لأن الطبيعة السياسية لا تقبل وجود سوى عصبية واحدة، ومهما اشتد الصراع فلابد أن يفضي إلى غالب واحد وإلى التحام المغلوبين مع الغالب في ظل دولة تحكمها العصبية التي كانت لها الغلبة، وهو ما عبر عنه بقوله: «إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها،

8 ابن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت:** دار الجيل بدون تاريخ نشر)، ص 46

9 محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998)، ص 170

فإن كافأتها ومانعتها كانوا أقتالا وأنظارا ولكل واحدة منها التغلب على حوزتها وقومها شأن القبائل والأمم المفترقة في العالم، وإن غلبتها واستتبعتها التحمت بها أيضا وزادت قوة في التغلب إلى قوتها وطلبت غاية من التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وأبعد وهكذا دائما، حتى تكافئ بقوتها قوة الدولة في هرمها».[10]

فالدولة هي نتاج وجوهر للتطور الذي تفضي إليه العصبية من خلال الغلبة، حيث إن العصبية الأقوى تهيمن وتضم إليها العصبيات الأضعف لتضمها إليها، وتبقى العملية متواصلة إلا أن تصل إلى غايتها: قوة الدولة، فتنشأ وتنفتح على العمران الحضري في انتصارها. و«العمران يحتاج إلى الدولة، فالرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية».[11] كما أن الملك إنما يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية.[12] وكل هذا في دورة مستمرة تفضي لنهاية دولة وولادة أخرى، فالدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص.[13]

وإجمالا يمكن القول إن الدولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما، وترتبط نشأتها أساسا بالمجتمعات المدنية وليست الطبيعية أو التجمعات البدوية؛ ذلك أن من أولى شروط نشأة الدولة الاستقرار المكاني، ومعلوم أن المجتمع البدوي يتسم بالترحال، كما أن المجتمعات البدوية تكون فيها العصبيات متقاربة القوى. فنشأة الدولة ترتكن إلى ثلاثة عناصر:

عناصر معنوية تتمثل في **العصبية** (صلة دم أو نسب أو حلف وولاء وانتماء)، وفي **الإكراه** الذي يلي فشل محاولة الاستدراج بالإقناع، استدراج أهل البادية إلى الطاعة ودعوتهم إلى الدخول تحت طاعته، ثم عنصر **الدين** الذي يقوي الروابط.

العناصر المادية الممثلة في وجود **تجمعات بشرية حضرية**، مع وجود **حاكم قوي** ثم **الإقليم** أو الأرض.

العناصر المشتركة، ممثلة في **القوة** أي الجند ثم **الثروة** و**العدالة**.[14]

ويبدو أن التصور الذي يرتكن في نشأة الدولة لعنصر الغلبة أو القوة ولوجود حاكم قوي لم يكن حكرا على ابن خلدون صاحب المقدمة، بل امتد إلى أحد أهم الأسماء التي طبعت الفكر السياسي في القرن السادس عشر، وهو ميكيافيلي الذي ارتبط صيته بكتاب الأمير.

10 ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، ص 175

11 المرجع السابق، ص 145

12 ابن خلدون، مرجع سابق، ص 174

13 ابن خلدون، مرجع سابق ص187

14 سارة عبدالله الغامدي، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، شوهد في 21 مارس 2021، **منشور على الرابط: https://cutt.ly/QxfrNs2**

2-1 - الدولة عند ميكيافيلي:

ينطلق نيكولا ميكافيلي Nicolas Machiavel(1469 – 1527) من نظرة سلبية متسمة بحس تشاؤمي، حيث يرى أن البشر يتميزون بالأنانية والجبن والخبث، فطبيعة البشر شريرة وعدوانية وأنانية، فهي كالشمس والقمر لا تتغير، وإن الناس يولدون ويحيون ويموتون تبعا لنفس النظام ولذات القوانين الأزلية ويخضعون دائما لنفس الرغبات ونفس الأهواء[15]. الأمر الذي يستلزم حتمية وجود حاكم له السلطان واليد القاهرة على الأفراد، ولكنه في نفس الوقت يجمع بين الدهاء والغلظة تبعا للضرورة، حيث يذهب إلى أنه من الخير أن يتصف بالرحمة، وحفظ الوعد، والشعور الإنساني النبيل، والأخلاق والتدين، وأن يكون فعلا متصفا بها، ولكن عليه أن يعد نفسه عندما تقتضي الضرورة، ليكون متصفا بعكسها.

فالدولة عند ميكيافيلي تقوم على أساس الهيمنة، هيمنة الأمير على الأفراد عبر مختلف الآليات التي تكرس هذه الهيمنة، بالقوة أو المكر أو أية وسيلة أخرى. فالأمير عليه أن ينهج منهج القدماء، فيجمع بين تصرفاته بين أساليب الإنسان والحيوان، حيث يجب أن يكون أسدا وثعلبا في نفس الوقت.

بيد أن الملاحظ عند ميكيافيلي أنه يربط بشكل مباشر ما بين الدولة والحكومة، في تطابق تام، فيتحدث عن حكومة الطغيان وعن حكومة الأوليغارشية والحكومة الديمقراطية بدلالة الدولة في نفس الوقت. كما أنه في دراسته أو تناوله لموضوع الدولة، جمع بين تحليل أشكال الدول/ الحكومات وبين معيارية الدولة؛ أي ما يجب أن تكون عليه الدولة مجسدة في الأمير، مما يجعل تناوله هذا أقرب للفلسفة السياسية منه إلى علم الاجتماع. لكن الجدير بالذكر أن سبقية استعمال عبارة «الدولة» تعود لنيكولا مكيافيلي، لما انكب في تلك الحقبة من تاريخ إيطاليا على تأصيل المفهوم وتعيين مرتكزاته النظرية والأخلاقية. فهذه الأخيرة في نظره حقيقة عيانية، حية ومتميزة وخاضعة لتحولات مضبوطة.[16]

2- نشأة ودلالة الدولة وفق النظرية الاجتماعية

2-1 - الدولة عند طوماس هوبز:

في تأصيله لنشأة الدولة، انطلق طوماس هوبس Tomas Hobbes (1588 - 1679) من مقاربة اجتماعية صرفة، حيث اعتبر أن العلاقات التي تجمع بين الإنسان وأخيه الإنسان في حالة الطبيعة هي علاقة

15 ميكيافيلي، **الأمير**، ترجمة خيري حماد، (بيروت: دار الافاق الجديدة، 1981)، ص 144

16 محمود حيدر، **الدولة: فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة**، (المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة مصطلحات معاصرة، العدد 14، 2018)، ص ص 80-81

تتسم بالأنانية والعدوانية والريبة والمنافسة وحب المجد. وعليه، فإن طبيعة الحياة في الحالة الطبيعية الأولى تتسم بكل أنواع الخسة والخبث والمكر؛ لأنها وبكل بساطة حالة الاجتماعية.

ففي حالة الفطرة السابقة على الدولة بالمعنى السياسي، كان كل إنسان يطلب الحفاظ على حياته، ويتجه نحو تحقيق ذاته على نحو أناني، ولم يكن ثمة قيم أو مثل، لقد كان كل إنسان يعطى نفسه، ولكي يجني مالا ومجدا الحق، كل الحق في الحصول على ما يبغي، ولم يكن ثمة قانون ولا تشريع، والنتيجة التي لا يمكن تحاشيها هي حالة حرب الجميع ضد الجميع، ولم يكن أمام الإنسان إلا أن يحارب باستمرار، أو يمكث خائفا من هجوم الآخرين عليه.[17]

وعليه، فإن الوسيلة الوحيدة لإنشاء هذه السلطة المشتركة القادرة على الدفاع عن البشر في وجه اجتياحات الغرباء، والإساءات المرتكبة بحق بعضهم وحمايتهم، حتى يتمكنوا من الاكتفاء والشعور بالرضا بواسطة صناعتهم الخاصة وثمار الأرض، فتكمن في جمع كل قواهم وقدراتهم باتجاه شخص أو مجموعة أشخاص، تستطيع بغالبية الأصوات، حصر كافة إراداتهم في إرادة واحدة، مما يعني تعيين شخص أو مجموعة أشخاص بغية تمثيلهم، وتجسيد إرادتهم الجماعية، حيث يقوم جميعهم كما يقوم كل واحد منهم بإخضاع إرادتهم لإرادته، وأحكامهم لحكمه، أي وحدة الجميع الفعلية في شخص واحد.[18] وبمجرد تنازل الأفراد عن جزء من إرادتهم وبشكل تعاقدي فهم يمنحون السلطة لشخص واحد أو مجموعة أشخاص، ويصيرون خاضعين له أو لها، وهكذا تنشأ الدولة.

ويميز هوبس بين نوعين من الدولة، الدولة بموجب التأسيس، والدولة بموجب واقعة الاكتساب، فالدولة **القائمة بموجب واقعة الاكتساب** يتم فيها إخضاع الأفراد بالقوة الطبيعية كما يفعل الرجل مع أبنائه من أجل إخضاعهم لحكمه. أما **الدولة القائمة بموجب التأسيس**، فهي تلك التي يتم فيها الاتفاق بين الأشخاص على الخضوع لشخص أو لمجموعة أشخاص طوعيا من باب الثقة بغية حمايتهم.[19]

2-2 - الدولة عند جون لوك

لقد كان لجون لوك John Locke (1632-1704) موقفا مخالفا لـ «هوبز» في مجمل آرائه السياسية، حيث اعترض على ما ذهب إليه هذا الأخير من حيث إن الحالة الطبيعية التي كان عليها الأفراد لم تكن اجتماعية، بل على العكس تماما، فالحالة الأولى كانت اجتماعية متسمة بالخير وبسيادة التعاون والمودة، كما

17 موسى إبراهيم، **معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر**، (بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1995)، ص 20

18 طوماس هوبس، **الليفياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حبيب حرب، (هئة ابو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي، 2011)، ص 181

19 طوماس هوبس، **الليفياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، مرجع سابق، ص179- 181

أن الناس كانوا يعيشون في ظل الحرية والمساواة، ويخضعون للقانون الطبيعي والفطري، ومن هنا، فإن الحالة الاجتماعية الأولى كانت اجتماعية بامتياز، ولكن يمكن القول إنها كانت غير سياسية.[20]

إن حالة الطبيعة، حسب لوك، هي الوضع الطبيعي الذي كان عليه البشر، حيث كانت تسود الحرية التامة، فكل الأفراد كانوا أحرارا في القيام بأعمالهم والتصرف في أملاكهم وذواتهم، في ظل قانون وسنة الطبيعة وحدها، دونما حاجة إلى إذن أحد أو التقيد بمشيئة إنسان. لقد سادت حرية كاملة ومساواة تامة ومطلقة بين الجميع؛ ذلك أن البشر كما قيل هم بالطبيعة أحرار ومتساوون ومستقلون، فإن أحدا لا يمكن أن يحرم من هذه الحالة ولا أن يخضع للسلطة السياسية الأخرى دون موافقته الخاصة. فالطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع بشر آخرين، يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات، والاتحاد في جماعة، حيث يعيشون مع بعض في رفاهية وأمن وسلام، ويتمتعون بأمن أموالهم ويحمون أنفسهم.

لقد تعاقد الأفراد وتخلوا عن جزء من حرياتهم للسلطة السياسية، لكي تحافظ على أمنهم وحماية حقوقهم، والحاكم هنا طرف في العقد فعليه التزامات وواجبات ويخضع للقانون ولا يكون فوقه، وقد ركز على التزام الحاكم بالقوانين؛ لأن مصدر المآسي الإنسانية سببها الحكام الطغاة.

فالدولة نشأت من خلال الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني، ليس على أساس القوة والإكراه، ولكن على أساس الاختيار والرضا المتبادل بين الأفراد لإحساسهم المشترك بالحاجة إلى الحماية المتبادلة لما يملكون من حياة وحرية والأملاك، فهم جميعا ودون استثناء من يؤسسون للدولة من خلال مساهمتهم جميعا في هذه الواقعة.[21]

إن انتقال الأفراد من الحالة الطبيعية الأولى، إلى حالة الاجتماع، هو نتاج لعقد أبرموه فيما بينهم، وبرضاهم الصريح أو الضمني، مما نتج عنه تشكيل هيئة سياسية، وكي تمارس عملها، كان عليها أن تصدر قراراتها بموافقة الأغلبية من أفرادها، ومن هنا كانت قاعدة الأكثرية التي لا يمكن التخلي عنها. ومن ثم فإن الفرد هنا لا يستطيع أن يأخذ حقه بنفسه (أي انمحاء العدالة الخاصة)، وإنما صار يخضع لسلطة القانون، سلطة الهيئة الحاكمة التي يصبح لها بموجب هذا العقد سلطة الإكراه وتطبيق القوانين بدون تحيز لإدارة شؤون الجماعة، وهذه الهيئة مستقلة عن الأفراد تتسم بالحياد وتعتبر فوقهم، بمعنى أن لها سلطة عليهم،

20 إبراهيم أباظة وآخرون، **تاريخ الفكر السياسي**، (بيروت: دار النجاح، 1973)، ص129.

21 زيتوني احلام، اساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة، (رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر 2017)، ص 54.

وانبثاق هذه الهيئة يؤدي بذاته إلى نشوء الدولة بسبب تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم بقصد تكوين مجتمع سياسي.[22]

3-2 - عند جون جاك روسو:

لقد سار جان جاك روسو Jean-jacques Rousseau (1712-1778) على النهج ذاته الذي انتهجه كل من هوبز وجون لوك حول رصد انتقال البشر من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم أو حالة المدنية؛ بيد أنه كان له تصور مغاير هو الآخر لما ذهب إليه هوبس فيما يتعلق بطبيعة الحالة التي كان عليها الأفراد، فحالة الطبيعة كانت إيجابية؛ أي إنها خيرة وتتسم بالفطرة والعفوية، حيث تقوم على مبدأ المساواة والتعاون بين الأفراد، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن كان هنالك صراع دائم من أجل البقاء، صراع الأفراد والناس ضد بعضهم البعض، والذي كان يتهدد باستمرار الجنس البشري ويؤذن بهلاكه ما دام لم يغير طراز حياته هذه.

فروسو يرى أنه أمام احتمالية هلاك الجنس البشري بسبب هذا الصراع الدائم، وبسبب محدودية قوى الأفراد وعدم القدرة على إنتاج قوى جديدة، لم يكن أمامهم سوى توحيد قواهم القائمة وتوجيهها، وينشأ هذا التكتل عن اتفاق الناس بعضهم البعض على رهن جزء من قوتهم وحريتهم في إطار عقد اجتماعي، يأخذ شكل شركة تجري وتحمي - بجميع القوة المشتركة- كل مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط، وبقاؤه حرا كما في الماضي مع اتحاده بالمجموع؛ أي إن كل واحد من الأفراد يضع شخصه وجميع قوته شركة تحت إدارة الإرادة العامة.[23] وفي حالة نقض هذا العقد أو الميثاق، فإنه يحق لكل واحد استرجاع حقوقه الأولى واسترداد حريته الطبيعية التي عدل عنها في سبيل الحرية العهدية الضائعة.

فالدولة حسب روسو هي نتاج تعاقد اجتماعي تنازل فيه الأفراد عن جزء من قوتهم وحريتهم لوضع حد للصراع الدائم والمستمر خلال المرحلة الطبيعية/الابتدائية، وهو الصراع الذي بلغ حد تهديد استمرار الجنس البشري. وهذا التنازل هو تنازل للذات الفردية من أجل الذات الجماعية؛ لأن الفرد يتحد بالمجموع أو الجماعة، لكن هذا التنازل مشروط باحترام متضمنات العقد ومقتضياته، وإلا أصبحت إمكانية العودة للحالة الطبيعية واردة في حالة نقضها. فنشأة الدولة وقيامها مشروط باحترام العقد الاجتماعي، فهو جوهرها، وكل نقض لهذا العقد هو إيذان بالعودة للحالة الابتدائية.

يذهب روسو في نفس الصدد، إلى أنه ورغم أهمية المجتمع السياسي/ الدولة، إلا أنه يتحمل مسؤولية تدمير حياة البساطة والدعة لدى الإنسان؛ لأنه قضى على حياة الطبيعة الأولى، فالدولة في حد ذاتها هي

22 محمد كامل ليله، **النظم السياسية، الدولة والحكومة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1969)، 494-495

23 جون جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، ترجمة عادل زعيتر، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 38

بمثابة شر ووحش، ساهمت بطريقة أو بأخرى في تحطيم قاعدة المساواة بين الناس، ومن ثم فإن تطور الحياة الاقتصادية والعقلية وما صاحبها من قلق وصراع هي التي زادت من شقاء وعذاب الإنسان.

وعليه، فإن انتقال البشر من الحالة الأولى إلى طور الحياة الاجتماعية كان سببا في ظهور آفة التفاوت بين بني البشر، سواء في الحقوق الاجتماعية أو السياسية؛ لأن جوهري المجتمع والدولة، كما يرى روسو، هما المسؤولان عن إذكاء الدوافع العدوانية والأنانية لدى الإنسان. فالحرب والخوف والأنانية، بشكلها المركز والمبالغ فيه، لم تظهر إلا في ظل المجتمع المدني؛ وذلك لأن الحياة البسيطة، والمنعزلة، والغريزية، والتلقائية للإنسان الأول لا يمكن أن تتضمن كل هذا الكم من الشرور، ما يجعل من الدولة شرا أوجده التطور الاقتصادي، ومن أبرز شرورها ظهور عدم المساواة بين الأفراد.[24]

المحور الثاني: نظرية الدولة عند الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع السياسي

1- الدولة في التراث الماركسي: النموذج الثوري المؤقت والنماذج الثلاثة لدنليفي وأوليري

أولى الفكر الماركسي عنايته للدولة منذ البدايات الأولى لاشتغالاته النظرية؛ أي مند شرع ماركس في نقد الفلسفة الهيجيلية حول القانون والدولة، حيث إن ماركس، وعكس ما ذهب إليه هيجل Hegel الذي يعتبر الدولة هي الّتي تؤسس المجتمع المدني وتكمله، باعتبارها دولة العقل، يرى أن جوهر الإنسان اجتماعي وليس سياسي، فالإنسان ليس حيوانا سياسيا، وأن العلاقات الاجتماعية وتناقضاتها المؤدية للصراع الطبقي هي التي أدت إلى نشوء الدولة، فالقوى الاجتماعية تتلمس طريقها، وبشكل أعمى، من خلال تناقضاتها وصراعاتها، مما يجعلها ترزح وتخضع للسلطة السياسية التي تجسدها الدولة، فكل دولة تفترض أفرادا أو أشخاصا يصنعون تاريخهم دونما إدراك لكيف ولماذا يصنع هذا التاريخ.[25]

فالدولة يغيب فيها، وبشكل أكيد، الوعي والعقلانية والتنظيم داخل المجتمع الذي يشكل أساسها، وأكثر من ذلك، فإن الدولة الحديثة تتأسس على الفصل ما بين الواقع الإنساني في الحياة العامة وفي الحياة الخاصة، في المواطنة وفي الفردانية، الأمر الذي يؤدي إلى الاغتراب والاستلاب السياسي.

فالدولة حسب ماركس لا تنبع ولا تنبثق من عقلانية متفوقة على الحياة الاجتماعية أو أنها متعالية عنها، بل هي نتاج لعدم اكتمال نضج الواقع الإنساني، بمعنى عدم اكتمال نضج المجتمع.

24 إبراهيم أباظة وآخرون، **تاريخ الفكر السياسي**، (بيروت: دار النجاح، 1973)، ص129

25 henri lefebvr, *sociologie de Marx*, (France: presse universitaire de France de Vendôme, 1966), p108 .

إلا أن الملاحظ في التراث الماركسي أننا لسنا أمام تصور ثابت وساكن لمفهوم الدولة، بل نحن أمام تصورات وأنموذجات متعددة، تارة تكون فيها الدولة أداة تهيمن من خلالها البورجوازية على الطبقة البروليتارية، وتارة تلك المؤسسة الثورية المؤقتة التي تؤول إلى الاضمحلال تدريجيا، كما قد تتوح أحيانا برداء ليبرالي حاملة عن قصد شعار الإصلاح والتقدم، بينما في أحيان أخرى تنأى الدولة بنفسها عن الصراع الذي ينشب بين الطبقة البورجوازية المتوسطة والطبقات المناوئة لها، وينحصر دورها في لعب دور القاضي أو المحكم.

1-1 - النموذج الثوري المؤقت والاضمحلال التدريجي للدولة (إنجلز وماركس)

لقد كان المجتمع السابق والقائم حتى الآن، والذي يتحرك في المتضادات الطبقية، حسب إنجلز، بحاجة إلى الدولة، أي تنظيم الطبقة الاستغلالية لأجل دعم ظروفه الخارجية للإنتاج، وبالتالي، على الخصوص، لإبقاء الطبقة المستغلة قسرا في ظروف القمع التي يحددها أسلوب الإنتاج المعني (العبودية أو القنانة أو التبعية الإقطاعية، أو العمل المأجور). كما كانت ممثلة رسمية للمجتمع بأسره، وتركيزا له في جسم منظور، ولكنها كانت بهذه الصفة فقط بقدر ما هي دولة الطبقة التي مثلت لوحدها المجتمع كله بالنسبة لعصرها، حيث إنه في العصور القديمة كانت ثمة دولة مالكي العبيد وفي القرون الوسطى دولة النبلاء الإقطاعيين وفي عصرنا الحالي دولة البورجوازية؛ وعندما تغدو الدولة في الأخير ممثلة للمجتمع بأسره حقا، فإنها تجعل نفسها نافلة/غير ضرورية. وفي اللحظة التي لن توجد فيها أي طبقة يتعين قمعها ومنذ اللحظة التي تختفي فيها مع السيطرة الطبقية، مع الصراع من أجل البقاء المنفرد؛ ذلك الصراع الذي تولده الفوضى الحالية في الإنتاج، الصدامات الناتجة عن هذا الصراع، منذ تلك اللحظة لن يكون هناك ما يجب قمعه. ولن تكون هناك حاجة إلى قوة خاصة من أجل القمع؛ أي لن تكون ثمة حاجة إلى الدولة، غير أن هذه الأخيرة لا تلغى ولكنها تضمحل.[26]

وفي الاتجاه نفسه، يعتبر كارل ماركس 1818-1883 أن الدولة واقعة مخالفة للطبيعة، فالدولة لم توجد منذ الأزل، بل أصبحت الدولة ضرورية طبقا لتقسيم العمل، فهي نتاج تقسيم العمل من جهة، ونتاج للمتناقضات من جهة أخرى.[27]

فالتطور الذي هم تقسيم العمل أدى إلى ظهور الملكية الخاصة كخاصية أساسية في النظام الرأسمالي، مما أدى إلى الزيادة في التناقضات والصراعات؛ وفي ظل هذا الصراع برزت الدولة كشيء أنتجه وأفرزه

26 انجلز، **ضد دوهرنج ثورة السيد اوجين دوهرنج في العلوم**، ترجمة محمد الجندي وخيري الضامن، الطبعة الثالثة، (الاتحاد السوفياتي سابقا: دار التقدم، 1948)، ص 326

27 ماركس وإنجلز، **الإيديولوجيا الألمانية**، ت. فؤاد أيوب، (دمشق: المطبعة العربية لدار دمشق، دون تاريخ النشر)، ص 26

المجتمع في مرحلة معينة، والدولة هي الاعتراف بأن المجتمع أصبح مصابا بتعارض لا حل له. فالدولة تختزل الصراعات الطبقية، وتاريخ أي مجتمع حتى الآن ليس سوى تاريخ صراعات طبقية.[28]

ويؤكد كل من كارل ماركس وإنجلز، في السياق ذاته، أن الدولة ليست سوى منظمة مؤقتة تستخدم في النضال في الثورة من أجل تحطيم الأعداء بالعنف...ومادامت البروليتاريا تحتاج إلى دولة، فإنها لا تحتاج إليها من أجل الحرية بل لقمع أعدائها.

لقد كان تركيز كارل ماركس الشديد على الجانب الاقتصادي وعلى العلاقات الاقتصادية داخل الرأسمالي، باعتبارها المحدد الأساس للحياة الاجتماعية والسياسية بمثابة سبب كاف ليجعل مكانة الدولة في تحليلاته غير مركزية، وهو ما جعل أدم بريزفركي Adam Przeworki (1940) يعتبر أن نظرية ماركس حول النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي للإنتاج وتبادل المنفعة، لم تفسح المجال أمامه لتصور الدولة كمساهم حيوي في الإنتاج، [29]

وعليه، فالدولة بهذا المعنى الذي يطرحه كل من ماركس وإنجلز ليست سوى منظمة مؤقتة تستخدم في النضال في الثورة من أجل تحطيم الأعداء بالعنف، ومادامت البروليتاريا تحتاج إلى دولة، فإنها لا تحتاج إليها من أجل الحرية بل لقمع أعدائها. فالبروليتاريا تتولى زمام السلطة في الدولة وتحول وسائل الإنتاج بالدرجة الأولى إلى ملكية للدولة، ولكنها تقضي بذلك على نفسها كبروليتاريا، وتلغي كل الفوارق الطبقية والمتضادات الطبقية، كما تلغي معها الدولة كدولة، وهو أمر أفصح عنه إنجلز بجلاء بقوله: «إن البروليتاريا بحاجة إلى الدولة لا من أجل الحرية، بل من أجل قمع خصومها وعندما يصبح بالإمكان الحديث عن الحرية، عندئذ لن تبقى دولة».[30]

2-1 - النماذج الثلاثة لدنليفي وأوليري

بالعودة إلى التصنيف الذي اعتمده كل من باتريك جون دنليفي Patrick John Dunleavy (1952) وبراندان أولـيري Brenden O'Leary (1958)، فإن التحليل الماركسي يمكن تقسيمه إلى ثلاث رؤى، وهي رؤى تحمل لحد ما نوعا من التناقض بين طياتها كما تساهم في إنتاج وإعادة إنتاج النظام الرأسمالي الذي يمركز السلطة الاقتصادية في يد الطبقة البورجوازية.[31]

---

28 كارل ماركس، فريدريك انجلز، **بيان الحزب الشيوعي**، ت عصام امين، (دار البيان الشيوعي، 1987)، ص 15

29 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، ت. ذيب بن محمد الدوسري، (المملكة العربية السعودية: دار جامعة عبدالملك سعود للنشر، 2017)، ص 22

30 انجلس، **ضد دوهرنج ثورة السيد اوجين دوهرنج في العلوم**، مرجع سابق، ص 327

31كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، ص 23

1-2-1 - الأنموذج الوسيلي للدولة: حيث يرى دنليفي وأوليري أن ماركس يؤكد في هذا النموذج على الصورة القسرية والإجبارية التي تطبع الدولة وهي بصدد تسيير الأمور، ويبرز دورها هنا، من خلال المهام الكبرى التي تسندها للمسؤولين وللمديرين التنفيذيين التابعين لها، هو تدبير شؤون الطبقة البورجوازية المتوسطة بكفاءة عالية. فالطبقة البورجوازية المهيمنة، حسب هذا النموذج، تتحكم وتبسط هيمنتها على الطبقات التي تليها أو دونها، عبر سلطة اقتصادية مجسدة لسلطة سياسية، مما يضفي على الدولة صفة دولة ليبرالية تروم الإصلاح والتقدم.[32]

2-2-1 - أنموذج الدولة المحكم/ القاضي: وهذا النموذج الثاني الذي قدمه ماركس للدولة، هو نموذج مغاير للسابق، وهو نموذج يجعل الدولة تنأى بنفسها عن مجرد كونها راعية لمصالح الطبقة المتوسطة البورجوازية، خصوصا خلال اللحظة التي ينشب فيها الصراع ما بين الطبقة البورجوازية المتوسطة والطبقات المناوئة لها، حيث تتصرف الدولة، والحال هذه، باستقلالية حتى تحد من غلواء الطبقة البورجوازية المتوسطة. وتستمر هذه الاستقلالية النسبية للدولة إلى أن تفرز القوة الاقتصادية التي تشكل البوصلة التي تحدد منحى واتجاه الدولة، وتتبني القوة السياسية بالتالي على هذه القوة الاقتصادية، مما يعيد الهيمنة مرة أخرى للطبقة البورجوازية. والملاحظة الجديرة بالذكر أن الدولة القاضي/ الحكم ليست استعلائية أو فوقية فهي تتسم بمراعاتها، كدأب الدولة الرأسمالية دائما، للمصالح الطبقية على المستوى السياسي.[33] فنموذج الدولة/القاضي هو نموذج مؤقت هو الآخر، ويختفي بمجرد أن تفرز القوة الاقتصادية التي ستهيمن فيما بعد.

3-2-1 - الأنموذج الوظيفي للدولة: يقدم كارل ماركس النموذج الثالث للدولة، وهو النموذج الوظيفي، حيث يعتبر الدولة كبنية عليا تخضع لتغيرات البنية التحتية، ويقتصر دور الدولة، بأجهزتها الإدارية ومؤسساتها التشريعية والحكومة، على توفير فرص مراكمة رأس المال، بعيدا عن أي اعتبارات من قبيل هيمنة البورجوازية على مؤسسات الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ودونما اهتمام بموازين القوى في المجتمع، فدور الدولة ثانوي من الناحية السياسية، فالغاية هي مصلحة الطبقة الاقتصادية الحاكمة وإعادة إنتاج النظام الرأسمالي لذاته.[34]

2- ماكس فيبر، الدولة واحتكار العنف المشروع.

يرى ماكس فيبر Max Weber (1864- 1920) منذ البداية أنه لا دولة بلا قوة، وأن الدولة هي أقوى مؤسسات المجتمع الحديث، فهي من تحتكر شرعيا القوة والهيمنة على منطقة ذات حدود جغرافية، حيث إنه

32 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، ص 9

33 المرجع السابق، ص.10

34 المرجع السابق، ص 11

لا يمكن تعريف الدولة، باعتبارها مشروعا سياسيا ذا طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، إلا عبر احتكارها «العنف الفيزيقي»، بوصفه الوسيلة الطبيعية للسلطة، والذي يحتاج إلى «شرعنة»؛ أي إن الدولة هي من تملك وحدها أدوات الإكراه المشروع وأجهزته (الجيش، الشرطة...)، ما دفعه إلى جعل السياسة مجرد «مفهوم للسلطة والسيطرة». فالدولة إذن لا يمكن تحديدها سوسيولوجيا بمضمون ما تمارسه، ولا يمكن تعريفها سوسيولوجيا إلا بالوسيلة النوعية الخاصة بها وبكل تجمع سياسي آخر؛ أي العنف الفيزيقي.[35]

ويحيل مفهوم العنف الفيزيقي أو القوة عند ماكس فيبر على استغلال الفرص المتاحة في مجتمع ما من جانب فرد أو عدد من الأفراد، بهدف فرض وتحقيق إرادتهم الخاصة في إطار عمل مجتمعي، حتى وإن تطلب ذلك الوصول إليه الالتفاف حول الظروف المحيطة أو مقاومة الآخرين الذين يشاركون في نفس العمل.[36] وبمعنى آخر فالقوة والعنف يدلان على احتمال أن يكون احد الأفراد قادرا - في نطاق علاقة اجتماعية- على تنفيذ إرادته الخاصة على الرغم من المقاومة؛ وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال.[37] فمبدأ القوة بهذا المعنى السالف الذكر هو أساس وجوهر النظام والعمل السياسي، والذي يربطه بوجود الدولة التي تحتكر استخدام العنف، ولو أن فيبر ليس الوحيد الذي جمع بين الدولة والعنف، حيث يعتبر العنف من نقط الالتقاء ما بينه وبين ليون تروتسكي، [38] لكن فيبر عمل على تطويره وتحدث عن شرعنة هذا العنف، وبالتالي شرعنة مفهوم السيطرة، بشكل يصبح معه استخدام القوة والعنف مسألة شرعية تمتلك الدولة الحق في استخدامها، وتتحول معها السلطة إلى شرف لممارسة السلطة.[39]

وقد وضع فيبر ثلاثة نماذج لشرعية السيطرة: كاريزمية وتقليدية وعقلانية، مما يجعلنا أمام سوسيولوجيا سياسية معيارية عند فيبر، ناهيك على أنه عارض مبدأ توزيع السلطات، ورأى أنه غير ملائم ويعرقل مهمة رئيس الدولة، مما جعله يطالب بالحد من سلطة البرلمان؛ لأنه أراد إعطاء المزيد من الصلاحيات إلى الحاكم الواحد، مما أدى إلى اتهامه بأنه من دعاة الديكتاتورية، خصوصاً وأن نظريته ودراساته حول «الشخصية الكاريزمية» كانت بمثابة إعداد نفسي ذي بعد جمعي للشعب الألماني الذي سيستقبل في ما بعد السلطة الأشهر في التاريخ الحديث؛ أي «هتلر» مجسد الحركة النازية.

35 جوليان فروند، **ما هي السياسة**، ترجمة علي أديب، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981)، ص 46

36 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق ص 5

37 إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 148

38 إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، ص 148

39 د. إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، مرجع سابق، ص 144

وختاما يصنف فيليب برو، ولو بشكل غير مباشر، ماكس فيبر ضمن خانة من يعتبرون الدولة كسلطة سياسية؛ أي باعتبارها مشروعا ذا طابع مؤسساتي.[40]

3- إميل دوركهايم، الدولة/الهامشية ورعاية الدور الجمعي للمجتمع

إن مفهوم الدولة عند دافيد إميل دوركهايم David Emile Durkheim (1858 - 1917) هو من المفاهيم الفضفاضة، التي كثيرا ما يستعملها دونما تحديد لمضمونها بدقة؛ فهو يستعملها تارة للدلالة على المجتمع السياسي في كليته، ويستعملها تارة أخرى للدلالة على جزء معين من ذلك المجتمع، وحتى في الحالة التي يستعمل فيها بالمعنى الثاني، فإن حدوده قد تتسع لتشمل العديد من المؤسسات العمومية التي تندرج في تكوين الدولة، [41] حيث قد يشمل مؤسسات الكنيسة والجيش والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات ذات الطابع العمومي، والتي تدخل في تشكيلة وتكوين الدولة.

غير أن الحديث عن الدولة على هذا النحو قد يضعنا أمام نوعين متباينين من التنظيمات، مؤسسات القضاء والجيش والجامعة كتنظيم أول في مقابل مؤسسة الدولة بمعناها المتميز كتنظيم ثان. لهذا يجدر بنا التمييز، كما يؤكد دوركهايم، ما بين هيئات المهندسين والأساتذة والقضاة وبين مجلس الحكومة، والمؤسسة التشريعية، والوزارات، ومجلس الوزراء والمصالح التابعة لهذه الهيئات الحكومية، مما يستوجب حصر مفهوم الدولة في الهيئات الاجتماعية التي يحق لها التكلم باسم المجتمع الكلي.

تكمن وظيفة الدولة حسب دوركهايم في إحلال التفكير العقلاني في المجتمع وتنظيمه بطريقة عقلانية. وتزداد أهمية التفكير العقلاني في المجتمع كلما نمت الدولة وتطورت. فوظيفة الدولة إذن تكمن في توجيه الضمير الجمعي في الاتجاه الصحيح؛ لأن غياب مركز القرار العقلاني قد يؤدي إلى تصريف القوة الانفعالية المرتبطة بالضمير.[42] إلا أن هذا لا يعني أن الدولة هي السبب الأول والأخير في وجود روح الجماعة وانتشارها في الجسم الاجتماعي؛ ذلك أن التاريخ يشهد على وجود روح الجماعة في مجتمعات سياسية بدون دولة.

فالدولة باعتبارها نتاجا لتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة، تلعب الدور الرئيس في رعاية الضمير الجمعي للمجتمع، هذا الضمير الذي يتمثل في كل من الرموز المعبرة عن المعتقدات والقيم التي يمارسها أفراد المجتمع من خلال الطقوس العقائدية الهادية للأفراد والمحددة لسلوكهم؛ فالدولة بهذا المعنى هي العقل

40 فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ص 77

41 أحمد أغبال، مفهوم الدولة عند إميل دوركهايم، شوهد على الرابط: http//sophia.over-blog.com/article-104130114.html بتاريخ 2022/10/11

42 أحمد أغبال، مفهوم الدولة عند إميل دوركهايم، مرجع سابق.

المسؤول الأول عن التفكير، وتعمل الوحدة العضوية على تحقيق تماسكه في المجتمعات الحديثة، [43] من خلال شعور أفراد المجتمع بالتكاثف فيما بينهم لقيامهم بأدوار اجتماعية مهمة ومتكافئة، واحترام كل فرد منهم لحقوق الآخرين، عكس ما كانت عليه المجتمعات ما قبل الحديثة، حيث كان يسود التشابه في نمط الحياة دور العامل الحافز الذي يساعد على الشعور بالانتماء للمجتمع، وكل هذا عبر خلق الضمير الجمعي وتطبيقه على أرض الواقع في صورة قرارات ملزمة بقوة القانون والسياسة من أجل تحقيق الخير الأسمى لكافة أفراد المجتمع.[44]

إن مفهوم الدولة عند دوركهايم هو مرادف لمفهوم المجتمع السياسي؛ ذلك أنه عندما يبلغ المجتمع السياسي درجة معينة من التعقيد يصبح غير قادر على ممارسة نشاطه التنظيمي، وعاجزا عن أداء وظيفته إلا من خلال جهاز الدولة التي تنوب عنه وتحل محله عبر وظيفة الضبط الاجتماعي.

غير أنه من الجدير بالذكر، أن وجود الروح الجماعية وانتشارها في الجسم الاجتماعي أسبق على وجود الدولة، حيث إنه وجدت مجتمعات سياسية دون دولة، مما يجعل المؤسس الفعلي للتماسك الاجتماعي هي تلك المعتقدات المشتركة التي تحرك الأفراد بشكل غامض ولا واعي تقريبا، وتجعل منهم كتلة واحدة تحرك غالبا بطريقة غير واعية عبر قوة، قوة انفعالية تتجاوز دائرة الوعي الفردي، الأمر الذي قد يجعل من الحشد أحيانا قوة عنيفة ومدمرة، ومرد ذلك إلى عدم توفر الحشد على مركز يستقبل تلك القوى العمياء ويتفكر فيها ويعقلنها قبل أن تقدم على فعل غير محسوب العواقب. وهنا بالضبط يكمن دور الدولة المتمثل في التحكم العقلاني في انفعالات المجتمع، فوظيفة الدولة إذن تتجسد في توجيه الضمير الجمعي في الاتجاه الصحيح؛ لأن غياب مركز القرار العقلاني قد يؤدي إلى تصريف القوة الانفعالية المرتبطة بالضمير الجمعي أو الحشد بشكل عشوائي مدمر بسبب طبيعتها غير العقلانية.[45]

43 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، ص 29

44 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق ص 29

45 Emile Durkheim, *L'Etat*, Texte extrait de la Revue philosophique,n°148,1958 Publication posthume D'un cours datant de 1900-1905, Edition électronique, p4 (consulté le 10/10/2022)

http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/textes_3/textes_3_6/durkheim_Etat.pf

المحور الثالث: امتدادات نظرية الدولة في الفكرالسوسيولوجي الحديث

1- المقاربة النيوماركسية للدولة واستقلال البنى الفكرية عن البنى الاقتصادية:

1-1 - التوسير الدولة جهاز قمعي/ايديولوجي:

يرى لويس ألتوسير Louis Althusser (1918- 1990)، وهو بصدد تحليله لمفهوم الدولة، أن هذه الأخيرة هي بالأساس جهاز قمعي/إيديولوجي، فهي تفرض هيمنتها من خلال مؤسساتها القمعية، كالشرطة والجيش، ومن جهة أخرى من خلال الإيديولوجيا المحركة لمؤسساتها، العام منها والخاص، كالتعليم والأسرة والنقابات العمالية والمؤسسات الدينية، فالدولة تجعل من المجتمع مجموعة من البنى المعقدة، وكل بنية محكومة بقانون محوري خاص بها، وتأتي هنا الإيديولوجيا لتخضع الأفراد وتجعلهم يقومون بما تفرضه عليهم هذه البنى من وظائف، إن الإيديولوجيا هي ما تجعل الدولة تحكم سيطرتها.[46]

ومن ثم، فإن الدولة قبل أي شيء هي ما وصفته الكلاسيكيات الماركسية بـ «جهاز الدولة»، هذا المصطلح يعني: ليست فقط جهازاً متخصصاً (بالمعنى الضيق) الذي أقرت بوجوده وضرورته في صلته بمتطلبات الممارسة القانونية؛ أي الشرطة والمحاكم والسجون، إنما أيضاً الجيش والذي (دفعت البروليتاريا ثمن هذه التجربة بدمها) يتدخل بشكل مباشر كقوة قمعية تكميلية كحل أخير، عندما «تغلب الأحداث» الشرطة وقواتها المساعدة المتخصصة، ويوجد فوق هذا التركيب رأس الدولة، الحكومة والإدارة.

أما أجهزة الدولة الأيديولوجية، فتتجسد في كل من المؤسسات الدينية (الكنائس..) والجهاز التعليمي (نظام مختلف المدارس العامة والخاصة)، والجهاز الأسري، والجهاز القانوني، وجهاز الدولة الإيديولوجي السياسي (النظام السياسي، مشتملاً على مختلف الأطراف)، والجهاز النقابي، والجهاز الإعلامي (الصحافة، الإذاعة، التلفزة، إلخ). والجهاز الثقافي (الأدب، الفنون، الرياضة، إلخ).

أما ما يميز الأجهزة الأيديولوجية عن جهاز الدولة (القمعي)، هو أن هذا الأخير يستخدم ويستعين بـ «العنف»، بينما أجهزة الدولة الإيديولوجية تعمل «بالإيديولوجيا».[47]

---

46 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق ص 16

47 لوي ألتوسير، **الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية**، ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971. نُشر هذا المقال للمرة الأولى في عام 1970. شوهد 2021/11/27

https://docrdsfx76ssb.cloudfront.net/static/1614202561/pages/wp-content/uploads/2019/08/Home-page-Branded-Links-Illustration-1.png

هكذا وحسب ألتوسير، فإن الدولة تأليفة تجمع ما بين القمع والعنف وما بين الايديولوجيا، وتأثير هذه الأخيرة على الأفراد يكون بشكل لا واعي. ولعل حديث ألتوسير عن هذا اللاوعي يبين مدى تأثره بجاك لاكان من خلال توظيفه لعلم النفس التحليلي في المجال السوسيولوجي.[48]

2-1 - غرامشي: الدولة تجسد فكرة الهيمنة المنبثقة من المجتمع المدني

من الملاحظ أن ما أضافه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891- 1937) كنيوماركسي، هو عدم القول إن الدولة هي المؤسسة التي تمارس فيها السياسية، بل إن الهيمنة تولد في المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء، فعندما نرى أن إيديولوجية ما تتجسد وتترجم نفسها من خلال تبني أشكال سلوك جماعية في حياة المجتمع بحيث تدركها الجماعات على أنها أمور بديهية ومسلمات يقبلها القاصي والداني، مما يعني أن كل علاقات المجتمع المدني تتضمن قضايا قوة السلطة وإدارة الصراع، وليس مجرد العلاقات بين طبقات المجتمع المختلف، فالسياسة لدى غرامشي تضرب بجذورها في حساسيات الثقافة السائدة، أكثر مما هي نشاط مؤسسي فقط، وهو ما يجعل من غرامشي أحد الأعلام المؤثرين في علم الاجتماع السياسي.[49]

لقد نظر غرامشي إلى الدولة من زاوية تقارب ما ذهب إليه ألتوسير، حيث يرى هو الآخر أنها لا تستخدم القوة لوحدها، بل إنها تستخدم الإيديولوجيا أيضا، وبهذا تتشكل الهيمنة، فالدولة الرأسمالية قد اهتدت إلى نوع آخر من ممارسة الضبط يختلف عن الممارسات السابقة التي كانت تقوم على القوة، وما الهيمنة إلا الشكل الطبيعي للضبط، كما أن القوة والقهر يسيطران فقط وقت الأزمات، والهيمنة سيطرة يتم اكتسابها بالرضا والإقناع وليس بواسطة قوة طبقة أو جماعة واحدة على طبقات أو جماعات أخرى.

إن دور الدولة في المجتمع الرأسمالي يتمظهر من خلال تنظيمها للهيمنة، وهذا ما كان مفقودا في تحليلات ماركس، حيث لم يتعمق في تحليلاته للعلاقة بين الإيديولوجيا والهيمنة وجهاز الدولة.[50]

فالدولة حسب غرامشي ليست جهازا للحكم الطبقي فحسب، إنها مجال انتظمت فيه السلطة، وهي «تتضمن إلى حد أدنى الهيئة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، والمؤسسة العسكرية، الشرطة، والدولة وغيرها، فهي البناء الكلي للنشاطات الفكرية والممارسة العملية، والتي بها الطبقة الحاكمة لا تبرر وتحافظ على هيمنتها فقط، ولكنها أداة لكسب الرضا لهؤلاء الذين يقومون بحكمهم وهذا يتضمن النظام التعليمي، المدرسي والكنائس..».[51]

---

48 د. حاتم عبيد، **في تحليل الخطاب**، (الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 9.

49 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، ص14- 13

50 ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، مرجع سابق، ص31

51 ورز الدين نوارة، مرجع سابق، ص 31

3-1 - بيير بورديو:

يذهب بيير بورديو Pierre Bourdieu (1930-2002) إلى أن الدولة هي الاسم الذي نعطيه لمبادئ مضمرة للنظام الاجتماعي، لنشير به إلى ضرب من الإله الخفي أو الإله المستور، ولنشير في الحين ذاته إلى السيطرة المادية والرمزية في آن واحد، وكذلك للعنفين المادي والرمزي؛ [52] بمعنى أن أساس الدولة هو الاعتقاد، كما يربط بورديو بين الدولة والنظام العام/ العمومي الذي يعتبره ليس مجرد البوليس والجيش، كما يوحي بذلك تعريف ماكس فيبر له، أي احتكار العنف المادي، وإنما هو كذلك التراتبية الرمزية التي تقيمها الدولة وتجعل الناس يرضون بها، كتسيير حياتهم وفق نمط معين على غرار وجود زمان عمومي يرضى الجميع به.[53]

وقد ركز بورديو على أفعال الدولة من أجل الإفلات من كينونة الدولة اللاهوتية المحفورة في بنانا الذهنية، حيث اعتبر أن أفعال الدولة «هي أفعال مأذون بها ممهورة بسلطة، تحيل تدريجيًا بسلسلة من التفويضات المتتابعة إلى حيّز أخير وسبب أوّل – شأن إله أرسطو – هو الدولة»[54]

لكن من الملاحظ أنه إذا كان بورديو يتبنى الطرح الماركسي في بعض جوانبه، إلا أن ثمة تقاطعا واضحا ما بين بورديو وماكس فيبر أيضا، خصوصا فيما يتعلق باحتكار الدولة للعنف وبتكريسها للجهاز الإداري البيروقراطي، وإن كان بورديو يستحضر الجانب الإيديولوجي للدولة

4-1 - نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة وتبعية البنى الفوقية للاقتصاد

لقد توصل نيكولاس بولانتزاس Nicos Poulantzas (1936 - 1979) في كتابه «نظرية الدولة» إلى نموذجين من الدولة يتعايشان في ظل بعضهما: نموذج أول وهو «الدولة الخاصة»؛ أي الدولة التقنية البحتة ذات الوظائف الاجتماعية البحتة، ونموذج ثاني للدولة (المهيمنة فعليا) مرتبط بالطبقات وصراعاتها، وهو نموذج يوجد فوق النموذج الأول، حيث «تضيف الدولة الثانية نفسها عمليا إلى الدولة الأولى وتربط نفسها بها، هذه هي دولة الطبقات وبالتحديد دولة البورجوازية والسلطة السياسية، التي تلغي أو تدمر أو تفسد أو تغري وظائف الدولة الأولى».[55] إن الدولة هنا أشبه ما تكون بوحش تظهر مرة بوجه ومرة بوجه آخر.

---

52 بيير بورديو، عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس 1989 - 1992، ترجمة نصير مروة، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24

53 بيير بورديو، **عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس 1989 - 1992**، مرجع سابق، ص 27

54 بيير بورديو، **عن الدولة**، مرجع سابق، ص 31

55 نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ت. ميشيل كيلو، الطبعة الثانية، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 9

والجدير بالذكر أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة، حسب بولانتزاس، ليس هو الأساس بالضرورة في تفسير سلوك الدولة وانحيازاتها الطبقية، وإنما الأهم في نظره هو تحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلي الذي يحكمها، ومن تفسير سلوكها في المدى المتوسط والبعيد لحماية الإطار العام لإنتاج الرساميل، ولذلك فهو لا يستبعد أن تنشأ داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة بعض الصراعات الداخلية، وقد تضحي بعض شرائح هذ الطبقة لصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها، ولكن تظل الدولة في النهاية هي الإطار التوحيدي لكل هذه الشرائح المتنافسة أو المتصارعة».[56]

وهكذا، فإن الدولة هي العنصر التوحيدي في الرأسمالية، وعلى هذه الدولة أن توفر التنظيم السياسي للطبقات المسيطرة؛ ذلك أن فروع الطبقة المسيطرة تتجاذبها مصالح مباشرة متباينة تؤدي إلى بروز المنافسات والضغوط بين شرائحها المختلفة كذلك، مما يلزم الدولة على القيام بالتنظيم السياسي للطبقات العاملة لكي لا تسمح لها في ظروف تركيز الإنتاج بتهديد سيادة الطبقات المسيطرة، ولما كانت الطبقات المسيطرة مهددة دائما بالتفتت، بالنظر لتعدد مصالحها المباشرة والمؤقتة، فإن حماية الدولة تكون ضرورة أساسية للحفاظ على المصالح طويلة الأجل لهذه الطبقات، ولا تستطيع الدولة أن تقوم بهذه المهمة ما لم تتمتع بدرجة من الاستقلال النسبي عن المصالح الخاصة للشرائح الطبقية المختلفة وعلاوة على هذا فليست الدولة في الواقع كتلة واحدة، بل هي حلبة للصراعات والاختلافات.[57]

ومن خلال هذا الرأي الأخير الذي يطرحه بولانتزاس عن الدولة كحلبة للصراع والاختلاف، فإنه يحيل على الفكر الماركسي الكلاسيكي سواء في بعده التراثي؛ بيد أنه حاول إعادة النظر في المفهوم التقليدي الذي يربط ما بين الدولة والاقتصاد، ويعتبر أن التصور الذي يعتبر الدولة مجرد تابع وانعكاس للاقتصادي؛ أي إنها ليست مجالا متميزا، هو تصور ميكانيكي اقتصادي تقليدي للدولة خاطئ. كما أن التصور الذي لا يرى في هيئات البنى الفوقية انعكاسا وتابعا للاقتصاد، وإنما يعتبرها هيئات جوهرية بالنسبة لأنماط الإنتاج المختلفة، هو الآخر تصور غير صحيح.[58]

5-1 - الدولة والنخبة، من الهيمنة البورجوازية إلى الهيمنة النخبوية

يذهب منظرو النخبة أو الصفوة إلى تجاوز الربط الكلاسيكي الماركسي للدولة/البورجوازية بوسائل الإنتاج نحو ربطها بالنخب التي تتحكم بأجهزة الإدارة الاقتصادية، حيث يتم استقطاب المتعلمين والخبراء للعمل في أجهزة الدولة المختلفة كنخب متميزة، مع تحول هذه النخب تتحول في أحيان كثيرة إلى ما يشبه

56 ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، مرجع سابق، ص66

57 نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، مرجع سابق ص11

58 نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، مرجع سابق، ص 12

الطبقة الحاكمة التي تسيطر على مراكز اتخاذ القرار، ليس من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج، ولكن من خلال تحكمها في أجهزة الإدارة الاقتصادية، حيث يرى **غيتانو موسكا Gaetano Mosca (1858-1941)**، أن النخب من أكثر النظريات أهمية في مجال تفسير الحركة السياسية للسلطة والإدارة النخبوية في المجتمع والدولة، وقد أودع نظريته النخبوية في كتابه المشهور «الطبقة الحاكمة» وضمن هذا الكتاب عَرف موسكا النخبة بقوله: «هي الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة بفضل قدراتها التنظيمية المتفوقة المؤازرة برصيدها الثقافي، وتتمتع هذه النخبة بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لارتقاء مكانة عالية في المجتمع».[59]

من الملاحظ أن موسكا يركز على القوة التنظيمية للنخب، في التعريف الذي سلف، ويرى أن من أهم أسباب التي تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة هو قوة تنظيم الأولى ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة. فالطبقة الأولى، والأقل عددا دائما، تؤدي كل الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة، وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة، في حين أن الطبقة الثانية، وهي الطبقة الأكثر عددا، توجهها وتسيطر عليها الطبقة الأولى، وبطريقة قانونية إلى حد ما، وتعسفية وعنيفة إلى حد ما، وتزود الأولى، في الظهور على الأقل، بوسائل العيش المادية وبالأدوات الضرورية لحيوية الكائن السياسي.[60]

وهو ما يؤكده قائلا: «نحن نعلم جميعا أن إدارة الشؤون العامة في بلدنا، أيا كان، في أيدي أقلية من الأشخاص ذوي النفوذ»

(We all know that, in our own country, whichever it may be, the management of public affairs is in the hands of a minority of influential persons)[61]

لقد جعل موسكا من الصراع الطبقي الذي أسس له كارل ماكس، باعتباره صراعا يتمحور حول وسائل الإنتاج صراعا نخبويا، محكوما بقدرة فئة قليلة على التنظيم في مواجهة فئة عريضة غير منظمة، وهو ما يجعل الدولة دائما مجالا للصراع والهيمنة، لكن هذه المرة ليس بين الطبقات البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وبين الطبقات البروليتاريا المستغلة، ولكن بين جماعة نخبوية حاكمة تمثل الصفوة وتتسم بقدرة تنظيمية هائلة، وبامتيازات سياسية واقتصادية وحتى وراثية أحيانا، وبين جماعة أكبر محكومة ممثلة في باقي أفراد المجتمع، لكنها تفتقد للتنظيم وللامتياز الاجتماعي والسياسي الذي يجعلها مجردة من أي حكم.

59 ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، مرجع سابق، ص 101

60 Gaetano Mosca,*The Ruling Class,* edited and revised,'within introduction, by Mc Graw-Hul Book Company, INC. New York And London, *p50*

Gaetano Mosca,*The ruling Class*, *p50* 61

في نفس السياق، نجد «**روبرت ميشلز**» **Robert Michels** (1876- 1936) الذي يرى أن التنظيمات الاجتماعية تتطلب وجود نخبة أو قيادة لعدة أسباب، أهمها: ضرورة تقسيم العمل، وتعقد الأعمال الإدارية، والحاجة إلي المعرفة المتخصصة، والأخذ بعين الاعتبار الأسباب البيئية مثل حجم التنظيم، وصعوبة الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين، والحاجة إلى سرعة اتخاذ القرار. وأشار أيضا إلى حاجة المرؤوسين لزعامة قوية وثابتة وقادرة على قيادتهم؛ وهذه العوامل بمختلف تجلياتها أدت إلى تمركز القوة تنظيميا في أيدي نخبة من القادة والمنظمين والإداريين بوصفهم يمتلكون صفات ذاتية استثنائية تعزز سلطتهم داخل التنظيم يقول روبرت ميشلز– أن من يتحدث عن المنظمات فإنه يتحدث في الواقع عن الأوليغارشية، مما يجعل الدولة تسير دائما في الصراع لكن ما بين النخبة الحاكمة والمهيمنة وبين المجتمعات.

كما ذهب **رايت ميلز** G. Wright Mills (1919- 1962) أنه لابد لفهم واقع السلطة في المجتمع ألا يكتفي المرء بدراسة طبيعة ملكية وسائل الإنتاج فيه، وإنما أيضا خريطة المؤسسات فيه ونوعية المتحكمين في الاستراتيجيات داخله.

أما النخبة عند فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (1812-1882)، فليست نتاجا لفعالية تاريخية اقتصادية كما يرى ماركس، ولا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما ذهب موسكا وميتشل، بل هي نتاج لما يسميه بالرواسب، وهي نوع من الخصائص السيكولوجية التي يتمايز من خلالها أفراد المجتمع، وقد دأب باريتو على استخدام مفهومه السيكولوجي عن الرواسب لوصف الميول السيكولوجية الفطرية القيادية في الإنسان. إنها «القلة الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة، وهي تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي، وهي جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب أو موروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع، فالصفوة مفهومها العام حسب باريتو هي الصفوة الاجتماعية ككل أما الصفوة بمفهومها الضيق فإنها تشير إلى الصفوة الحاكمة؛ وقد ركز باريتو في تحليله على الصفوة الحاكمة باعتبارها القلة الحاكمة والتي تستحوذ على أكبر قدر.

وفي الاتجاه ذاته، يرى **جيمس برهنام** James Burnham (1905 - 1987) أن احتمال تحول النخب الإدارية والفنية إلى ما يشبه الطبقة الحاكمة يتزايد في الدول التي يتضخم فيها حجم القطاع العام ويصعب التفرقة بين «الدولة» من ناحية و«الاقتصاد»» من ناحية أخرى، ويتقارب بل ويتداخل هرم السلطة مع هرم الثروة».[62]

62 ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، مرجع سابق، ص 103

وعليه، يرى منظرو النخبة، أنها عبارة عن أقلية منظمة ومهيمنة على الأغلبية التي تفتقد عنصر التنظيم، وهو ما يجعل فكرة الهيمنة ترتبط بالصفوة عوض الطبقة.

2- المقاربة النيوفيبرية للدولة

2-1 - جوليان فروند، والعنف المشروع المضمر

إن ما ذهب إليه جوليان فروند Julien Freund (1921 - 1993) وهو بصدد حديثه عن الدولة، يعد امتدادا للمفهوم الفيبري للدولة/القوة وللسيطرة، بل إنه يعتبر بمثابة الحامل للإرث الفيبري عموما، وفي معرض جوابه عن سؤال استعمال القوة من طرف الدولة، اعتبر فروند أن الأمر يتعلق بسؤال لغوي لا طائل ولا فائدة منه، وهو يماثل سؤال استعمال الذكاء في العلم، أي أنه يسلم تسليما لا احتمالية كون العنف جوهر الدولة.

غير أن فروند، وإن كان يعتبر أن جوهر الدولة هو القوة، فهو يرى أن الدولة القوية هي التي تستطيع إخفاء القوة في الأشكال والعادات والمؤسسات من دون حاجة للتلويح بها باستمرار واستخدامها كأداة لتهديد الأعضاء وإرهابهم، وبذلك يصبح الإكراه قائما تقريبا بشكل غير محسوس وتتطابق القانونية والمشروعية داخلها، حيث تصبح القدرة ضمانا للأمن.[63]

ما يُلاحظ في طرح فروند هو تمييزه الدقيق ما بين الإكراه وبين العنف، إذ اعتبر أن الدولة تمارس الإكراه وليس العنف، على اعتبار أن الإنسان قد يستطيع التحرر من العنف لا من الإكراه، فالإكراه هو قوة تمارس على الناس من الخارج إما بطريقة عممها الرأي العام والمستند إلى التقاليد والعادات القائمة، أو بطريقة مباشرة أقرتها مؤسسات الدولة على أساس الأنظمة والقوانين والأحكام القضائية، ولا يعني ذلك أن الطاعة السياسية هي مجرد خضوع وإذعان إلى قوة قسرية، إذ تتدخل فيها جميع أنواع الدوافع الأخرى كالروح المدنية والاعتقادات الدينية والأخلاقية أو الانتماء العقائدي كذلك، فالإكراه أمر مسلم به لوجود الدولة، ذلك أنه لا سياسة دون قوة.

فالدولة تقوم على الإكراه والقوة اللذين تحتكرهما، وهما ما يسمحان لكل فرد بالانصياع لميوله في نطاق الجماعة من دون أن يلحق بالأعضاء الآخرين ضررا لا يمكن تعويضه أو إصلاحه.[64]

63 إكرام عدنني، مرجع سابق، ص154

64 د. إكرام عدنني، مرجع سابق، ص156

المحور الرابع: نظرية الدولة في السوسيولوجيا السياسية المعاصرة

1- ميشيل فوكو، الدولة تجريد أسطوري محدود الأهمية

لم تحظ الدولة، من حيث مركزيتها كفاعل اجتماعي، بأهمية مماثلة عند مختلف الدارسين داخل علم الاجتماع السياسي، ولعل ميشيل فوكو من أهم هؤلاء الذين رجحوا تناول السلطة على تناول الدولة، فلقد أولى فوكو أهمية للسلطة في بعدها الميكروفيزيائي، ولم يبد تصوراته حول الدولة إلا في معرض حديثه عن السلطة، حيث يرى فوكو أن الدولة هي عبارة عن واقع مركب، وتجريد أسطوري محدود الأهمية عكس ما نظن، فلا يجب المبالغة في الاهتمام بسلطان الدولة وجبروتها، وما يتصل بها من مصطلحات السيادة والقانون، حتى لا نُضل عن الإدراك الحقيقي لعمل السلطة التنظيمية.[65]

ولعل الجدير بالملاحظة، هو أن ثمة نوعين من التطابق عند فوكو، تطابق أول بين الدولة والممارسة السلطوية التنظيمية، الأمر الذي يجعل منها؛ أي من الدولة، بنية فوقية تهيمن من خلال شبكات السلطة على طرق تشكيل الجسد، والنزعة الجنسية، والعلاقات الأسرية، والقرابة، والمعرفة، والتكنولوجيا وغيرها من العلاقات الاجتماعية. ثم تطابق ثاني بين الدولة والحكومة من حيث الترابط، باعتبار هذه الأخيرة ممثلة لها، فهوى يرى أن الحكومة هي اللبنة المركزية في سلطة الدولة المركزية، وهي في نفس الوقت تدعمها وتقويها وترعى توسعها.[66]

2- النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة، النظرية المؤسساتية الاجتماعية الجديدة

إن الدولة من وجهة نظر النظرية المؤسساتية الاجتماعية الجديدة هي مجموعة من القيم والتصورات المعرفية التي تعبر عن جميع الممارسات والطقوس التي تعتمدها المجتمعات وتم دمجها في المؤسسات، وهذه المؤسسات ما هي إلا نتاج للعمليات المرتبطة بنقل الممارسات الثقافية إلى إطار مؤسسي ليس من اجل الرفع من كفاءتها، بل لتعزيز وسائلها الرسمية من اجل تفسير الممارسات البيروقراطية وفق المنظور الثقافي.[67]

فالدولة حسب اتجاه المؤسساتية الاجتماعية يعني الطريقة التي تفرض بها الدولة الحديثة قواعدها من أجل تكريس الهيمنة بتوسيع نطاقها التنظيمي على ممارسات المنظمات المجتمعية بفرض النظام العام،

---

65 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، ص 47

66 المرجع السابق، ص 47

67 نعيم شلغوم، «الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة، النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا»، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 6، (2018)، ص 295

كما يشدد آخرون على اعتماد الدولة على طريقة السيطرة على العديد من المجالات التي تشهد تناميا في التمثيليات المهنية للعمل، ومن خلالها تسعى الدولة إلى خلق معايير معينة تستخدمها للضغط على أعضائها. وهذا النوع من الدولة يحيل على النموذج الكوربوراتي الذي تقوم فيه الدولة بالسيطرة والتقييد وأحيانا احتكار، بل وخلق جماعات المصالح أو المجتمع المدني الذي يدور في فلكها، ومع بدء المجتمعات في التحديث، ولاسيما إدخال مزيد من التعددية، فإن آليات السيطرة الكوربوراتية تبدو شديدة الجاذبية للنخبة الحاكمة، سواء كانت عسكرية أو مدنية.[68]

إن أساس الدولة بهذا المفهوم هو الهيمنة، لكن عبر الهندسة السياسية، التي تتيح لها التحكم في مختلق التنظيمات الاجتماعية والسياسية ونشاطات الجماعات.[69]

3- من الدولة إلى الدولنة (الدولة العالمية)، وسؤال السيادة في ظل العولمة

تعيش الدولة في ظل العولمة نوعا من التدويل أو الدولنة، حيث لم يعد الحديث عن الدولة في علاقتها بالمجتمع الداخلي، بل امتد الأمر إلى المجتمع الخارجي، ليس الحديث هنا عن علاقتها الدولة بباقي الدول، فهذا أمر وجد مع وجود الدول نفسها، وإنما الحديث هنا عن مجتمع خارجي يضم تنظيمات ذات هوية خاصة، كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات متعددة الجنسيات وغيرها.

لقد أصبحت الدولة ملزمة بتغيير نظمها تماشيا مع ظروف العولمة، فالدولة أصبحت متباينة ومتفرقة البنية نتيجة لإعادة هيكلتها داخل وعبر حدودها الإقليمية.[70]

إن النماذج المجتمعية القائمة على سياسة مركزية الدولة أصبحت تواجه، في ظل العولمة، سؤال الدولنة، من خلال بروز الحديث عن الدولة العالمية، أي ما بعد الدولة القومية واتحادات الدول، مما حدا بالبعض للتساؤل عن مدى إمكانية اختفاء في ظل العولمة؟؟

من الواضح أنه أصبح ثمة حديث عن الدولة في بعدها الخارجي أكثر من أبعادها الداخلية، حيث تمر، في ظل العولمة، بمرحلة تحويلية حتى تنسجم مع الحكوموية العالمية. إنها أمام نموذج للدولنة يقوم على عمليات تقوم بتفكيك تكوينها السابق، المتضمن أصلا في حدودها الوطنية، ثم إعادة تجميع كيان الدولة في أشكال جديدة عبر الحدود، وإعادة التجميع هذه تعد في جانب أو جزء منها استراتيجيا، إذ يهدف إلى التأثير

68 نعيم شلغوم، مرجع سابق، ص 296

69 مفاهيم أساسية: الكوربوراتية التعاضدية، على الموقع https://bit.ly/2NPZU0Q شوهد بتاريخ 25 مارس 2021

70 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، ص113

على التوازن المتغير بين الفروع المختلفة بالدول لأجل زيادة سلطة التنفيذيين بالنسبة إلى من يقومون بالتشريع[71].

لقد أضحى الحديث عن الدولة في ظل العولمة منفتحا على ثلاثة تصورات أساسية:

الأول: فقدان الدولة لأهميتها بفعل العولمة؛ أي إن الدولة الحديثة ضحية للعولمة، مما يعني المساس بسيادتها بفعل انخراطها اللاإرادي في الدولة العالمية.

الثاني: تغيرات ليست بذات القيمة والدولة لا زالت تحافظ على مركزيتها، بمعنى أن التغيرات التي تشهدها الدولة هي لا تمس جوهرها بقدر ما تمس عوارضها الممثلة في علاقاتها مع باقي التنظيمات الأخرى المماثلة لها.

الثالث: الدولة تتكيف وربما تحولت.[72] فهي تتفاعل مع المتغيرات التي يشهدها العالم، والتي هي جزء منه، ولابد من مجاراة هذه المتغيرات، فلا محيد عن التكيف في ظل عالم يتصاغر بفعل التقارب الشديد الذي أملته التقنية.

لكن هنالك توجه رابع، يرى أن ثمة تبادلا ما بين القومي/ الدولة وبين الكوني. من خلال مشاركة الدولة في تأسيس اقتصاد كوني مندمج قد ينتج نوعا خاصا وربما جديدا من السلطة أو القوة لمؤسسات معينة في الدولة.[73] فقد أضحى يعتمد شكل الدولة أو تطور قدراتها الخاصة أكثر على تطور وظيفة الدولة منه على بنائها. إنها تبزغ باستمرار ويعاد تشكيلها كلما اشتغلت تنظيمات الدولة المعينة بمواقف تحد متغيرة.. كما أن وزن كل من المصالح الأجنبية الخاصة والقومية في هذا العمل الخاص للدولة، أصبح مشكلا لقدرات جديدة للدولة ولنوع جديد من سلطة الدولة، وهجين، ليس بالخاص كلية ولا بالعام تماما.[74]

فنحن أمام تصور أو مفهوم جديد للدولة، يتجاوز فكرة أنها مجرد كيان منفرد ومتكامل، وأنها عميل قد اكتمل تكوينه ودوره، وإنها الآن تأخذ دورها على المسرح العالمي، بل هي دائما ناتج غير مستقر ومؤقت

71 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، 106

72 ساسكيا ساسان، **علم اجتماع العولمة**، ترجمة علي عبدالرزاق جلبي، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، (الجمهورية المصرية: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 56.

73 كيت ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، مرجع سابق، 106

74 المرجع السابق، ص 87

لسياسة ثقافية مستمرة حتى وإن طال بقاء صورتها أو تشكيلها المحدد، خصوصا في ظل العولمة التي تستلزم إدخال صور جديدة تنافس النظم السابقة للدولة وتعيد تشكيل هيكلها الداخلي.[75]

إن العولمة جعلت السيادة محل تساؤل، بالنظر إلى أن الحكومية العالمية أصبح لها دور في التأثير على الأنشطة داخل الدول ذاتها، في ظل تزايد المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للدول؛ ذلك أن التعريفات التي كانت تعطى للدولة في التراث الكلاسيكي وحتى الحديث غيبت البعد الخارجي للدولة، بالنظر إلى أن مفهوم السيادة لم يكن بهذه الضبابية والغموض الذي أضحى عليه الآن، ولعل هذا ما يستوجب الحديث عن الدولة في ظل تقاطع كل من السوسيولوجية السياسية وسوسيولوجيا العولمة.

خاتمة:

من الجلي أن الدولة، وبكل ما تحتويه من أنظمة ومؤسسات وآليات سلطوية بمختلف أنواعها، سواء مادية أو رمزية، ظلت حاملة لهاجسيتها بين ثنايا مختلف الدراسات التي انصبت حولها، حيث لم تكن، ولهذه اللحظة، موضوع إجماع حول نشأتها أو دلالتها أو وظائفها، حتى داخل الحقل العلمي الواحد. فالتضارب طال حتى تصورات المنتمين للتيار الواحد، و المدرسة نفسها.أو المدرسة نفسها. ولم تغب هاجسية الدولة هذه داخل حقل السوسولوجيا عموما، والسوسيولوجيا السياسية تحديدا.

وإذا كانت السوسيولوجيا السياسية هي العلم الذي يهتم بالظروف الاجتماعية التي تؤثر على توجيه السياسة وتشكيلها؛ أي العلم الذي يهتم ويدرس كيف تتأثر السياسة بالأحداث من جهة، وكيف تؤثر السياسة ذاتها على الأحداث في مجتمعاتها من جهة أخرى، فإن الدولة هي المجال الذي تتمظهر فيه ومن خلاله هذه التفاعلات، وهي الإطار التنظيمي الثابت/المتحول والمادي/الرمزي الذي يحاصر المخيال الاجتماعي ويقيم في اللاوعي الجمعي، مما يجعلها، والحال هذه، موضوعا لا محيد عنه لكل الدارسين والباحثين في علم الاجتماع السياسي، بل وتزيد أهميتها أكثر كموضوع حتمي للاشتغال السوسيولوجي بحكم التحولات التي طالتها في ظل العولمة التي تدفع بالدولة نحو الدولنة وإعادة تشكيل الدولة وفق منطق حكوموي عالمي. ولعل هذا التحول يجعل مجموعة من التصورات محط تساؤلات تهم ثنائيات عديدة تهم الدولة من قبيل الدولة/السلطة والدولة/السيادة والدولة/الايديولوجيا.

75 المرجع السابق، ص 111

المراجع:

العربية

- أباظة، إبراهيم وآخرون. **تاريخ الفكر السياسي**. بيروت: دار النجاح. 1973
- إبراهيم، موسى. **معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر**. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. 1995
- ابن خلدون، عبد الرحمن. **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت:** دار الجيل بدون تاريخ نشر.
- برو، فيليب. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1998
- بلقزيز، عبد الإله. **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر: حالة المغرب**. المركز الثقافي العربي. 2007
- بورديو، بيير، عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس 1989 - 1992. ترجمة نصير مروة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2016.
- بولانتزاس، نيكولاس. **نظرية الدولة**. ت. ميشيل كيلو. الطبعة الثانية. بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. 2010
- حيدر، محمود. **الدولة: فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة**. المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية. سلسلة مصطلحات معاصرة. العدد 14. 2018
- دوفرجيه، موريس. **علم اجتماع السياسة**. ت. سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1991
- روسو، جون جاك. **العقد الاجتماعي**. ترجمة عادل زعيتر. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2012.
- ساسان، ساسكيا. **علم اجتماع العولمة**. ترجمة علي عبدالرزاق جلبي. سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين. الجمهورية المصرية: المركز القومي للترجمة. 2014
- فاروق النبهان، محمد، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1998
- فروند، جوليان. **ما هي السياسة**. ترجمة علي أديب. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. 1981
- فريدريك، إنجلز. **ضد دوهرنج ثورة السيد اوجين دوهرنج في العلوم**. ترجمة محمد الجندي وخيري الضامن.الطبعة الثالثة. الاتحاد السوفياتي سابقا: دار التقدم. 1948
- كوت، جان بيار – موني جان بيار. **من أجل علم اجتماع سياسي**. ترجمة محمد هناد. الجزائر: المؤسسة لوطنية للكتاب. 1985
- ليلة، أحمد كامل. **النظم السياسية، الدولة والحكومة**. بيروت: دار النهضة العربية.1969
- ماركس، كارل. وفريدريك. **بيان الحزب الشيوعي**. ت عصام امين. دار البيان الشيوعي. 1987
- ماركس، كارل. وفريدريك، إنجلز. **الإيديولوجيا الألمانية**. ت. فؤاد أيوب. دمشق: المطبعة العربية لدار دمشق. دون تاريخ النشر.

- ميكيافيلي، نيكولا. **الأمير**. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار الافاق الجديدة. 1981
- ناش، كيت. **علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة والسلطة**، ت. ذيب بن محمد الدوسري. المملكة العربية السعودية: دار جامعة عبدالملك سعود للنشر. 2017
- هوبس، طوماس هوبس. **الليفياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**. ترجمة ديانا حبيب حرب. هئة ابو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي. 2011

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- زيتوني، احلام. أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة. رسالة لنيل شهادة الماستر. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر. 2017
- ورز الدين، نوارة. «مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري». مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد لمين دباغين. 2016

المقالات:

- لوي، ألتوسير. **الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية**. ت. عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى".1971
- نعيم، شلغوم. «الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة، النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا». **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. العدد 6. 2018
- مفاهيم أساسية: الكوربوراتية التعاضدية، على الموقع https://bit.ly/2NPZU0Q
- سارة عبدالله الغامدي، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، https://cutt.ly/QxfrNs2

باللغات الأجنبية:

- Emile Durkheim, *L'Etat*, Texte extrait de la Revue philosophique,n°148,1958 Publication posthume d'un cours datant de 19001905-, Edition électronique.
- Gaetano Mosca, *The Ruling Class,* edited and revised,'within introduction, by Mc Graw-Hul Book Company, INC. New York And London. Without date.
- lefebvr, henri. *sociologie de Marx*. France: presse universitaire de France de Vendôme1966 .

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2022

جميع الحقوق محفوظة © 2022